الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها

أ. خوميجة فتيحة * د. فرحي كريمة **

الملخص:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى معرفة مختلف الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بغية التعامل مع الأزمة النفطية 2014، ومن أجل هذا تم إتباع المنهج التحليلي وتم التطرق إلى تطور أسعار النفط خلال الفترة (جانفي2014- فيفري2016) ومعرفة أهم العوامل التي كانت وراء ذلك، إضافة إلى إبراز تأثير انهيار الأسعار على الاقتصاد الجزائري والإجراءات الظرفية المتخذة، زيادة على أهم الآليات الكفيلة بالحد من التبعية الريعية، ومن أهم ما تم التوصل إليه من نتائج أنه نظرا لاعتماد الجزائر بشكل شبه مطلق على النفط كان لانهيار الأسعار الأثر البالغ على مختلف التوازنات الاقتصادية التي بينت هشاشة الاقتصاد الوطني وتدعو إلى حتمية التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، التوازنات الداخلية والخارجية، التنويع الاقتصادي.

Abstract :

The objective of this article is to know the different solutions that Algeria has taken to face the oil shock 2014, and for this we followed the analytical approach, this article deals the following points: the evolution of oil prices in (January 2014-February 2016), Causing factors, the impact of the fall in prices on the Algerian economy and the most important mechanisms to reduce dependence on the hydrocarbons sector.

Among the results achieved, the collapse of prices had a profound impact on the various economic balances which have proved the fragility of the national economy and to solve this problem, it is necessary to move toward a diversified economy.

Keywords: oil prices, Algerian economy, internal and external balances, economic diversification.

* طالبة دكتوراه – جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة .
** أستاذة محاضرة قسم – أ – جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة.

مقدمة:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها كل الشعوب في استعمالاتها على مختلف الأصعدة، يتحدد سعرها بناء على العديد من العوامل اقتصادية كانت أو غير اقتصادية، ونظرا لتشابك هذه العوامل وتضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية فإن هذه الأخيرة تتعرض للعديد من التقلبات والأزمات السعرية سواء بالمنحى التصاعدي أو التنازلي بداية من أزمة 1973 وصولا إلى ما تعيشه أسعار النفط من تدهور بداية من النصف الثاني من سنة 2014 والتي تؤثر على مختلف الفاعلين في السوق النفطية.

والجزائر باعتبارها اعتمدت ولا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي في اقتصادها سواء في صادراتها، ناتجها المحلي الإجمالي وموازنتها فقد كانت من أكثر الدول تضررا بانهيار أسعار النفط، وعلى هذا كان على الحكومة الجزائرية التحرك واتخاذ مجموعة من الإجراءات كمحاولة منها للتخفيف من آثار هذا الانهيار.

ومن هنا تبرز معالم إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

فيما تتمثل مختلف الآليات والتدابير التي اتخذتها الجزائر للتقليل من آثار انهيار أسعار النفط؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لمعرفة مختلف العوامل التي تؤثر في تسعير النفط ومن بعدها تطور أسعار النفط منذ سنة 2014، كما نسعى لتوضيح العلاقة التي تربط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، كما نبين الإجراءات الظرفية المنتهجة من قبل الجزائر لمواجهة انهيار أسعار النفط ومن ثم اقتراح بعض الآليات للحد من التبعية للريع النفطي ومن ثم التقلبات المتكررة في أسعاره.

محاور الدراسة: لمعالجة الموضوع سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولا- تطور أسعار النفط في الفترة (جانفي 2014- فيفري 2016)

ثانيا- أسباب انهيار أسعار النفط

ثالثا- تأثير انهيار أسعار النفط على الاقتصادي الجزائري.

رابعا- الإجراءات المتخذة للتقليل من آثار انهيار الأسعار.

خامسا- التنويع الاقتصادي كمدخل للحد من التبعية الريعية

أولا- تطور أسعار النفط في الفترة (جانفي 2014- فيفري 2016):

شهدت أسعار النفط في السوق النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014 تراجعا حادا من حوالي 150 دولار للبرميل إلى حدود 26,5دولار للبرميل في جانفي 2016، ويمكن إظهار ذلك من خلال عرض الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط خلال الفترة(جانفي 2014- فيفري 2016)

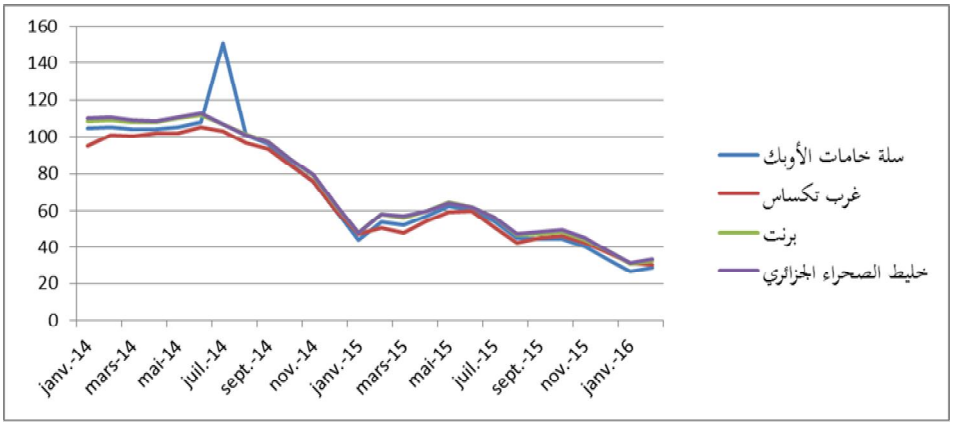

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الإدارة الاقتصادية**، جانفي 2016، ص19.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الإدارة الاقتصادية**، أفريل 2016، ص19.

من خلال الشكل نلاحظ الانخفاض الكبير في أسعار النفط بمختلف أنواعه، فمثلا أسعار سلة خامات الأوبك*عرفت انهيارا من 150,6 دولار للبرميل شهر جويلية من عام 2014 إلى حدود 26,5 دولار شهر جانفي 2016، وعند التحدث عن النفط الجزائري فأعلى سعر بلغه في هذه الفترة كان شهر جوان من سنة 2014 في حدود 112,7 دولار للبرميل فيما بلغ أدنى قيمة شهر جانفي 2016 بحوالي 31,3 دولار وذلك بانخفاض بنسبة قدرها 73%، وهذا مؤشر على خطورة الوضع خاصة وأنها تعتمد بشكل شبه كلي على النفط.

ثانيا- أسباب انهيار أسعار النفط:

تضافرت مجموعة من العوامل مؤدية إلى انهيار أسعار النفط ومن ثم حدوث أزمة نفطية ومن هذه العوامل نذكر:

1- انخفاض مستويات النمو: إذ سجل النمو العالمي تباطؤ وقدر بـ 3,4% سنة 2014، وهذا لتأثره بتباطؤ معدل النمو لبعض الدول الصناعية وهذا ما أثر على استهلاكها للنفط، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الأسعار.[1]

* تتألف من 13 نوعا من الخام هي: العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، البصرة الخفيف العراقي، السدرة الليبي، موربان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الإيراني الثقيل، ميري الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري، الخام الأندونيسي، خام غيراسول الأنغولي، خام أورينت الإكوادوري.

1 -International Monetary Fund, **WORLD ECONOMIC OUTLOUK**, April 2016, p168.

2- تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: إذ أبقت على طاقتها الإنتاجية حرصا منها على الدفاع عن حصتها السوقية عوض دفاعها عن الأسعار حتى تخفض الأطراف المنتجة الأخرى حصصها السوقية كذلك.[1]

3- تزايد إنتاج النفط الصخري: عرف المخزون النفطي الأمريكي ارتفاعا من 29,3 مليار برميل في سنة 2004 إلى48,5 مليار برميل في نهاية 2014، وذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي تعزز بالثلث.[2]

4- ارتفاع قيمة الدولار: إن النفط كغيره من السلع التي يتأثر سعرها السوقي بقيمة الدولار، وخلال الفترة 2014- 2015 شهد الدولار الأمريكي ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السعر السوقي للنفط.[3]

5- موقف السعودية من تدهور الأسعار: حيث تبنت السعودية قرار عدم تخفيض إنتاج النفط، وكان الهدف من القرار إزاحة المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية، ومن ثم تعود لها السيطرة على أسعار النفط وصادراتها.[4]

6- أسباب سياسية ذات طابع عقابي: وذلك كمحاولة لمعاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من أزمة أوكرانيا ومعاقبة إيران التي خُففت العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.[5]

ثالثا- تأثير انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

الجزائر كغيرها من الدول الريعية عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط على مستوى الأسواق النفطية العالمية، وهذا ما حدث خلال هذه الفترة سواء على مستوى التوازنات الداخلية أم التوازنات الخارجية.

1- عماد غزازي، تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7.

2- حمزة رملي ونسرين عروس، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة **2014-2015**، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7.

3- اتحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015، ص9.

4- محمد مدياني، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص7.

5- عماد معوشي، أسباب انهيار أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة **2014**، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول-"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015، ص9.

1- الأثر على التوازنات الداخلية: تؤثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية لمختلف البلدان، ومن أهم هذا التوازنات نجد الموازنة العامة للدولة، معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وسنقوم بدراسة أثر انهيار أسعار النفط على هذه المتغيرات كل على حدى.

1-1- الأثر على الموازنة العامة للدولة:

بما أن الإيرادات النفطية تعتبر أهم مصدر لإيرادات الدولة، فإن فأي تقلب في أسعار النفط سوف يؤثر على ميزانية الدولة، ونبرز هذا من خلال عرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): وضع إيرادات الدولة ورصيد الميزانية خلال الفترة (2011-2016) (الوحدة: مليار دينار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة	5790,1	6339,3	5957,5	5738,4	5103,1	4943,6
رصيد الميزانية	63,5-	718,8-	66,6-	1257,3-	2553,2-	2439,9-

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016، ص159.
- Ministère de finances, **Solde global du Trésor,** sur le site : **www.mf.gov.dz**

من خلال الجدول نلاحظ المنحى التصاعدي الذي عرفته الإيرادات العامة إلى غاية سنة 2012 وذلك بسبب الارتفاع المتزايد في أسعار النفط التي لامست 110 دولار للبرميل سنة 2012، وبعدها عرفت تناقصا إلى غاية 4943,6 مليار دينار سنة 2016 وذلك بانخفاض نسبته حوالي 54% وذلك بمجرد انخفاض أسعار النفط، ومن جهة أخرى حقق رصيد الميزانية عجزا في سنة 2015 بلغ 2553,2 مليار دينار بعدما كان 63,5 مليار دينار سنة 2011، وذلك رغم بلوغ العجز 2439,9 مليار دينار في سنة 2016.

2-1- الأثر على معدل النمو الاقتصادي والتضخم:

يهيمن قطاع المحروقات في الجزائر على معدل النمو الاقتصادي وهذا يجعله عرضة للتذبذب تبعا لتقلبات أسعار النفط، كما يعد التضخم من المؤشرات التي تتأثر بتقلب أسعار النفط، وهو ما يبرز في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي والتضخم خلال الفترة (2011-2016)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي	2,8	3,3	2,8	3,8	3,8	3,5
معدل التضخم	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8	6,4

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix**, différents années.

- Ministère de finances**, Taux d'inflation,** sur le site : **www.mf.gov.dz**
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، العدد 37، مارس 2017، ص30.

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول نلاحظ:

✓ عرف معدل النمو الاقتصادي تذبذبا في الفترة (2011-2016) إذ بلغ أعلى معدل في سنة 2014 بحوالي 3,8%، بينما كان أدنى معدل سنتي 2011 و2013 ببلوغه 2,8% رغم المبالغ الطائلة التي صرفت في تلك الفترة من خلال برنامج توطيد النمو، وبتراجع أسعار النفط عرف معدل النمو تراجعا كون النسبة الأكبر تعود لقطاع المحروقات إذ بلغ في سنة 2016 حوالي3,5%.

✓ تعاني الجزائر من معدلات التضخم العالية، حيث عرف هذا المعدل تناقصا خلال السنتين 2013 -2014 مقارنة عما كان عليه سنة 2012 بوصوله إلى 2,9% فقط في سنة 2014، لكنه عاود الارتفاع سنتي 2015 و2016 ووصل إلى ما يقارب 4,8% و6,4% على التوالي، وهذا دليل على تدهور القوة الشرائية للمواطنين

2- الأثر على التوازنات الخارجية:

يظهر أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية من خلال ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف وحجم المديونية الخارجية.

2-1- الأثر على ميزان المدفوعات:

حتى نبين أثر تقلب أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات ندرس الأثر على الصادرات والواردات ومن ثم تحديد رصيد الميزان التجاري وصولا إلى تحديد رصيد ميزان المدفوعات، وهذا وفق الإحصائيات المبينة في الجدول:

الجدول رقم (03): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2016)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الـصـادرات	72,88	71,74	64,87	60,13	34,6	29,1
صـادرات المحروقـات	71,66	7,58	63,82	58,46	33,1	27,7
الـواردات	46,92	51,57	54,99	59,67	52,6	49,4
رصيد الميزان التجـاري	25,96	20,17	9,88	0,46	18,0-	20,4-
رصيد ميزان المدفوعات	20,14	12,06	0,13	5,88-	27,5 -	26,0-

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي **2015** التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص164
- International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix,** N° 17/141, june 262017, p.

يتضح من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري قبل حدوث الأزمة كان يعرف رصيدا موجبا رغم تناقصه من سنة لأخرى، لكن بمجرد انهيار أسعار النفط عرف تراجعا رهيبا بتسجيله عجزا بحوالي 20,4 مليار دولار في سنة 2016، وهذا راجع لتراجع صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية من 71,66 مليار دولار سنة 2011 إلى 27,7 مليار دولار سنة 2016، مقابل استقرار الواردات نسبيا.

الأثر على احتياطي الصرف والمديونية الخارجية:

يمكن إبراز التأثير الذي تركه انهيار أسعار النفط على احتياطي الصرف وحجم المديونية الخارجية في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور احتياطي الصرف والمديونية الخارجية بالجزائر في الفترة (2011-2016) **(الوحدة: مليار دولار)**

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إحتياطي الصرف	182,224	190,661	194,012	178,94	142,6	112,9
حجم المديونية الخارجية	4,40	3,67	3,39	3,73	3,02	3,85

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، العدد 37، مرجع سبق ذكره، ص16.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، العدد 30، جوان 2015، ص16.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 168.
- International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix,** N° 17/141, op.cit

يلاحظ من الجدول:

- اتخاذ احتياطي الصرف منحى تصاعدي إلى غاية 2013، إذ ارتفع من 182,224 مليار دولار سنة 2011 إلى 194,012 مليار دولار سنة 2013، وبمجرد انهيار أسعار النفط عرف الاحتياطي تآكلا إذ انخفض من 194,012 سنة 2013 إلى حدود 112,9 مليار دولار في سنة 2016 وهو ما يمثل 23 شهر فقط من واردات السلع والخدمات، وذلك بسبب تغطية العجز الموازني باللجوء إلى احتياطي الصرف.
- اتخاذ المديونية الخارجية منحى تنازلي إذ انخفضت إلى 3,39 سنة 2013 بسبب قرار التسديد المسبق للمديون وهذا كاستغلال لفترات ارتفاع أسعار النفط وتراكم عوائد التصدير النفطية، رغم أن الجزائر كان بإمكانها التخلص نهائيا من المديونية الخارجية لولا شروط دائنيها وذلك لإبقاء الجزائر في تبعية لهم، لكن مع انخفاض أسعار النفط سنة 2014 عاودت المديونية الخارجية الارتفاع حيث بلغت سنة 2016 حوالي 3,85 مليار دولار.

رابعا- الإجراءات المتخذة للتقليل من آثار انهيار الأسعار:

لمواجهة مختلف آثار انهيار أسعار النفط والتقليل منها، وبهدف زيادة إيراداتها وعقلنة نفقاتها اتخذت الجزائر عدة إجراءات، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر:

1- صندوق ضبط الإيرادات: استعملت الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات كخط دفاع أول لمواجهة انهيار أسعار النفط وتغطية العجز الذي عرفته الخزينة العمومية، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(05): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد في الفترة (2011-2016)

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الصندوق	5381,7	5633,7	5563,5	4408,5	2073,8	784,5

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- Direction Générale de Prévision et Politique, **Situation du Fonds de Régulation des Recettes**, sur le site : **www.dgpp-mf.gov.dz**
- Ministère des Finances, **Rapport de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2016**, p16.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأموال التي كانت بحوزة صندوق ضبط الموارد والتي تشكلت نتيجة الطفرة النفطية التي سادت في بداية الألفية عرفت تراجعا رهيبا، حيث وصل رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784,5 مليار دينار في نهاية سنة 2016 وهذا بانخفاض بنسبة مقدارها 86% في غضون ثلاث سنوات.

2- ترشيد الإنفاق العام بإتباع سياسة تقشفية: اتبعت الجزائر سياسة تقشفية منذ بداية انهيار أسعار النفط وتجلت هذه السياسة في النقاط التالية:

- تخفيض عمليات التوظيف في القطاع العام.
- تخفيض ميزانيتي التجهيز والتسيير لسنة 2016 مقارنة عما كان في 2015 وذلك يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور تقديرات ميزانية الدولة في الفترة(2014- 2016)

(الوحدة: ألف دينار)

السنة	2014	2015	2016
ميزانية التسيير	4.714.452.366	4.972.278.494	4.807.332.000
ميزانية التجهيز	2.941.714.210	3.781.448.830	3.176.848.243

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (72) المؤرخة في 19 ربيع الأول 1437 الموافق لـ 31 ديسمبر 2015، ص ص 37-38.

- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (40) المؤرخة في 07 شوال 1436 الموافق لـ 23 جويلية 2015، ص ص 26-27.
- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (68) المؤرخة في 28 صفر 1435 الموافق لـ 31 ديسمبر 2013، ص ص 46-47.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزانية التسيير لسنة 2016 انخفضت بنسبة 3,3% مقارنة مع سنة 2015، في حين عرفت تقديرات ميزانية التجهيز انخفاضا بنسبة 16% وهذا بغية تخفيض التكاليف التي تتحملها الدولة.

3- تخفيض قيمة الدينار: قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية، وذلك للحد من الاستيراد، ورفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار، ويظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): سعر صرف الدينار في الفترة (2011-2016)

العملة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدولار الأمريكي	72,9	77,6	79,4	80,6	100,4	109,5
الأورو	102,2	102,2	105,4	106,9	111,4	121,2

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- Direction Générale de Prévision et Politique, **Flash Conjoncgure a fin dicembre2012**, p1.
- Ministère de finances, **Taux de change,** sur le site : **www.mf.gov.dz**

من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض الكبير في قيمة الدينار مقابل العملتين، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72,9 سنة 2011 إلى 109,5 سنة 2016 وذلك بنسبة 50,2%، ومن جهة أخرى بلغ سعر صرف الدينار مقابل الأورو 121,2 سنة 2016 بعدما كان 102,2 سنة 2011 وذلك بانخفاض نسبته 18,6%، لكن للأسف هذا التخفيض في قيمة الدينار صاحبه ارتفاع في معدلات التضخم، وهذا ما ساهم في تخفيض القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين.

4- تغيير معدلات الضرائب والرسوم وفرض معدلات جديدة أخرى: من أجل تعزيز حصيلة إيرادات الدولة قامت الجزائر برفع معدلات بعض الضرائب والرسوم، واستحدثت ضرائب جديدة ومن أهم هذه التغيرات نذكر:

- ✓ رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء من 7% إلى 17%.
- ✓ رفع قيمة الرسم على الطابع بالنسبة لجواز السفر وكذا تعريفة قسيمة السيارات السنوية.

✓ رفع الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها بموجب قانون المالية 2016، وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مقارنة بين الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها سنتي 2016-2007

(الوحدة: دينار/ هكتولتر)

الرقم	البيان	المبلغ بموجب قانون المالية 2007	المبلغ بموجب قانون المالية 2016
01	البنزين الممتاز	1.00	600.00
02	البنزين العادي	1.00	500.00
03	البنزين الخالي من الرصاص	1.00	600.00
04	غاز أويل	1.00	100.00
05	غاز البترول المميع (الوقود)	1.00	1.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (72) مرجع سبق ذكره، ص 8.
- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (85) المؤرخة في 07 ذو الحجة 1427 الموافق لـ 27 ديسمبر 2006، ص11.

✓ فرض وزيادة بعض معدلات الإتاوات كإتاوة الحصول على ترخيص لصيد المرجان وإتاوة اقتصاد المياه.

✓ فرض حقوق جمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي وهذا بموجب قانون المالية 2016.

5- العمل على تقليل الواردات: قامت الجزائر في سنة 2016 بوضع رخص الاستيراد كسبيل للتقليل من وارداتها وأهم السلع التي طبق عليها هذا النظام السيارات، الحديد والصلب والاسمنت وهذا بسبب قيمتها الكبيرة في فاتورة الواردات، وسنبين تطور قيمة واردات الجزائر من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (09): قيمة واردات الجزائر خلال الفترة (2014-2016)

(الوحدة: مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016
السلع الغذائية	11005	9314	8224

السلع الوسيطية	17622	15970	14333
السلع الرأسمالية	19619	17740	15895
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	10334	8676	8275

Ministère de finances, **Balance commerciale,** sur le site : **www.mf.gov.dz**

من خلال إحصائيات الجدول نلاحظ انخفاض فاتورة مختلف الواردات سنة 2016 مقارنة مع سنة 2014 وذلك بسبب الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتقليص فاتورة الواردات، إذ انخفضت قيمة واردات السلع الغذائية بنسبة 25,3% وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية التي انخفضت بنسبة 19%، كما عرفت قيمة واردات السلع الوسيطية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية انخفاضا بنسبة 18,7% و19,9% على التوالي.

6- إصدار القرض السندي: نظرا لحدوث تراجع كبير في إيرادات الدولة النفطية قامت الجزائر بإصدار القرض السندي الذي عنوانه "**القرض الوطني للنمو الاقتصادي**" بموجب القرار المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1437 الموافق لـ 28 مارس 2016، وذلك لتعبئة المدخرات الموجودة خارج الدائرة الاقتصادية واستثمارها من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وتمثل شروط وكيفيات إصدار القرض السندي وخصائصه في النقاط التالية:

الجدول رقم (10) : الخصائص المميزة للقرض السندي.

القيمة الاسمية للسند	50.000دج	الاكتتاب	مسموح لكل شخص طبيعي ومعنوي
شكل الأوراق المالية	سندات اسمية أو لحاملها	بداية الاكتتاب	18 أفريل 2016
مدة القرض السندي	هناك 3 سنوات وهناك قرض سندي لمدة 5 سنوات	مدة الاكتتاب	6 أشهر وقد يتم إعلان انتهاء مدة الاكتتاب قبل ذلك في حال ما إذا تم تعبئة المبلغ المطلوب
العائد السنوي	5% و5,75%، وكلاهما معفيان من الضرائب	دفع الفوائد	يتم دفع العوائد سنويا وفي تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب
إمكانية التداول	هذه السندات قابلة للتداول الحر سواء بالتنازل عنها عن طريق معاملة مباشرة أو تظهير السند أو عن طريق وسطاء مختصين أم عن طريق رهنها بقرض بنكي		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (20) المؤرخة في 21 جمادى الثانية 1437 الموافق لـ 30 مارس

2016،ص ص 33-34.

خامسا- التنويع الاقتصادي كمدخل للحد من التبعية الريعية:

نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات وفي ظل تذبذب أسعار النفط لا بد على الجزائر أن تعيد بناء نسيجها الاقتصادي من خلال القيام بتنويعه، ولتحقيق التنويع الاقتصادي يجب توافر مجموعة من الدعائم تتمثل في:

1- تفعيل القطاعات الراكدة: يجب على الدولة إعادة بناء استراتيجياتها لإعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة والتحول إلى اقتصاد متعدد الموارد ونخص بالذكر قطاع الصناعة الذي يستلزم تنميته وضع إستراتيجية واضحة المعالم من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية وتدعيم قدرتها الإنتاجية ورفع تنافسيتها، تنمية القطاع الزراعي عن طريق وضع سياسة زراعية ذات أهداف واقعية حتى تساهم في تخفيف درجة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وترقية الصادرات خارج المحروقات، تنمية القطاع السياحي الذي يعد من أهم الخيارات المتاحة أمام برامج باعتباره أسرع القطاعات الاقتصادية نموا ومساهمة في زيادة الدخل وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا هاما للعملة الصعبة.[1]

2- تفعيل دور القطاع الخاص: على الرغم من تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري إلا أن مساهمته بشكل عام لا تزال ضئيلة بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات وعلى التكوين الرأسمالي الثابت، ومن هنا على الدولة أن تتخذ مجموعة من الإجراءات من أجل دعم ومساندة القطاع الخاص باعتباره القاعدة الأساسية لقيام اقتصاد قائم على إنتاج الثروة من خلال وضع آليات وحوافز لتفعيل هذا القطاع، العمل على خلق الوعي بأهمية هذا القطاع وخلق توافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات هذا القطاع.[2]

3- الشراكة بين القطاع الخاص والعام: يعد العمل على ترسيخ نظام اقتصادي قائم على أساس الشراكة الواسعة والفعالة بين القطاع العام والخاص من أهم آليات نجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك نظرا إلى أن حدوث درجة أكبر من

1- حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

2- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات**، الملتقى الدولي حول "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008، ص9.

التفاعل بين القطاعين وفي مجالات متنوعة يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي، وعلى هذا يجب التفكير جديا في خلق هذه الشراكة.[1]

4- الحوكمة: يقصد بالحوكمة الإدارة الرشيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال آليات تقوم على الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون ومكافحة الفساد، ويجب على الجزائر أن تقوم بإرساء هذه المبادئ في الموازنة العامة وفي الإدارة الضريبية وذلك للحد من الفساد والمساهمة الفعالة في استغلال الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

5- ترشيد الإنفاق العام: في ظل تراجع إيرادات الدولة وبروز ظاهرة تزايد النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، ومن أجل مجاراة الإيرادات العامة لنفقاتها يجب عليها القيام بترشيد النفقات، ولكي تنجح هذه العملية يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط أهمها:[2]

- ✓ ضرورة توافر حوكمة رشيدة كما سبق وأن أشرنا وإرادة سياسية قوية.
- ✓ كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها لأن توفر الإرادة السياسية في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف الهيئات العامة لا يحقق عملية ترشيد الإنفاق العام.
- ✓ توفر نظام محاسبة ورقابة فعال حتى تستطيع الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته.

خاتمة:

يعد الاقتصاد الجزائري رهين قطاع النفط وما يحدث فيه من تقلبات في الأسعار على مستوى السوق النفطية العالمية المرتبطة بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية الخاصة بمختلف الفاعلين في السوق، وهذا ما حدث في أزمة2014، وهو ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية لمواجهة انعكاسات الأزمة، وللتخلص من التبعية لقطاع النفط يجب على الجزائر تفعيل مواردها المالية بعيدا عن قطاع النفط انطلاقا من خلق قاعدة اقتصادية متنوعة تقوم على قطاع خاص مفعل وموجه نحو القطاعات الراكدة وخلق شراكة بينه وبين القطاع العام، زيادة على إرساء مبادئ الحوكمة في موازنة الدولة وإدارتها الضريبية والعمل على ترشيد النفقات العامة.

النتائج: من خلال ماتم تناوله تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- آيت عكاش سمير وبن ناصر محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، يوم دراسي حول "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 5ماي 2015.

2- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015،

- تضافرت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية 2014.
- تأثرت كل المؤشرات الاقتصادية الكلية بانهيار أسعار النفط وتبقى المالية العامة والحسابات الخارجية أكثر تأثرا.
- نتيجة تأثر المالية العامة كثيرا بانهيار الأسعار تم اللجوء إلى السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي تآكل بنسبة 53% خلال سنة واحدة.
- تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية التي مست الجانب الموازني للدولة كترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات عن طريق رفع معدلات الضرائب والرسوم وفرض أخرى لم تكن موجودة، وكذا إصدار القرض السندي.
- بغية التقليل من فاتورة الواردات التي بلغت مستويات قياسية تم تبني سياسة رخص الاستيراد بالنسبة لأهم السلع المستوردة المتمثلة في السيارات والحديد والصلب والاسمنت.
- يعتبر تنويع الاقتصاد الوطني ضرورة لابد منها، ويبقى تحقيق ذلك مرتبط بتوفر العديد من الدعائم التي يتقدمها تفعيل القطاعات الراكدة وتنشيط القطاع الخاص.

التوصيات: بناء على ما تقدم نقدم مجموعة من الاقتراحات:

- ✓ القيام بإنشاء صندوق استثمار مكلف باستغلال موارد القرض السندي في إقامة مشاريع استثمارية منتجة.
- ✓ تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري خصوصا وأن المجتمع الجزائري معروف بامتلاكه طاقات شبانية هائلة.
- ✓ العمل على استغلال الإمكانيات المتاحة في مختلف مصادر الطاقة المتجددة
- ✓ مكافحة السوق الموازي الذي يختزن حوالي 40 مليار دولار ومحاولة استغلالها في تطوير الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

أولا- الأطروحات:

1-أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

2-حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

ثانيا- الملتقيات والمجلات:

1-اتحاد مصارف الكويت، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015.

2-آيت عكاش سمير وبن ناصر محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، يوم دراسي حول "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 5ماي 2015.

3-حمزة رملي ونسرين عروس، **سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015**، الملتقى الدولي حول "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له-المخاطر والحلول-**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

4-عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات**، الملتقى الدولي حول "**التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

5-عماد غزازي، **تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له-المخاطر والحلول-**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

6-عماد معوشي، **أسباب انهيار أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014**، الملتقى الدولي حول "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول-**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

7-محمد مدياني، **انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له-المخاطر والحلول-**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 28 أكتوبر 2015.

ثالثا- مراجع أخرى:

1- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016.

2- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، العدد 30، جوان 2015.

3- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، العدد 37، مارس 2017.

4- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (20) المؤرخة في 21 جمادى الثانية 1437 الموافق لـ 30مارس 2016.

5- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (40) المؤرخة في 07 شوال 1436 الموافق لـ 23 جويلية 2015.

6- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (68) المؤرخة في 28 صفر 1435 الموافق لـ 31 ديسمبر 2013.
7- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (72) المؤرخة في 19 ربيع الأول 1437 الموافق لـ 31 ديسمبر 2015.
8- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم (85) المؤرخة في 07 ذو الحجة 1427 الموافق لـ 27 ديسمبر .
9- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الإدارة الاقتصادية**، أفريل 2016.
10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الإدارة الاقتصادية**، جانفي 2016.

II. باللغة الفرنسية

1- Direction Générale de Prévision et Politique, **Flash Conjoncgure a fin dicembre 2012.**
2- International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix**, différents années.
3- International Monetary Fund, **Algeria : Statistical Appendix,** N° 17/141, june 2017.
4- International Monetary Fund, **WORLD ECONOMIC OUTLOUK**, April 2016.
5- Ministère des Finances, **Rapport de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2016.**

III. مواقع إلكترونية

1- Direction Générale de Prévision et Politique, **Situation du Fonds de Régulation des Recettes**, sur le site : **www.dgpp-mf.gov.dz**
2- Ministère des finances**, Balance commerciale,** sur le site : **www.mf.gov.dz**
3- Ministère des finances**, Solde global du Trésor,** sur le site : **www.mf.gov.dz**
4- Ministère des finances**, Taux d'inflation,** sur le site : **www.mf.gov.dz**
Ministère des finances**, Taux de change,** sur le site : **www.mf.gov.dz**